

من فلسطين إلى السودان

جولة موظف بريطاني

قد لا تكون الكتب التي تبحث في السياسة أحب الكتب إلى ، وقد لا أراها تجتذبنى وهي معروضة لدى بائعي الكتب ، كما تجتذبنى كتب الفنون والتاريخ . ولكن هذا الكتاب الذي أعرض له اليوم استرعى نظري ، لابعنوانه فعنوانه الذي هو «جولة الواجب»^(١) لا أجد فيه جاذباً خاصاً ، ولكنه استرعى نظري باسم مؤلفه سير ستيوارت سيمز . فهذا الاسم قد لا يكون غريباً على وإن كنت نسيت أمره لأول وهلة ، ولكني مالبثت أن تذكرت أنه حاكم السودان في عهد قريب . وكلمة السودان في هذه الأيام تثير شعور كل مصري ، ولعلها تثير اهتمام غيره من العرب . لذلك لم يكن عجباً أن أخذت الكتاب في لهفة وعكفت على قراءته .

ليس للكتاب أهمية خاصة ؛ فهو لا يمتاز بأناقة في الأسلوب ، ولا هو يأخذ بحسن السرد ، ولا بنظامه في ترتيب الموضوعات . وإنما خير ما يمتاز به الكتاب صراحة صاحبه ؛ فالرجل ، كما تستبين من كتابه ضيق الأفق في السياسة ، لا يسائل فيما يؤمر أن ينفذه في عمله ، ولكنه واسع الحيلة في تنفيذ هذه السياسة ، يعرف كيف يصل إلى غرضه ، يساعده على ذلك اعتدال في طبعه ، وصراحته أو مظهر صراحته ؛ فهو يرى في هذه السياسة واجباً يؤديه ، لذلك أسمى كتابه «جولة الواجب» .

كانت حياة ستيوارت سيمز سلسلة منتظمة من أداء الواجب ، منذ التحق بخدمة حكومته ضابطاً صغيراً بالهند في أول هذا القرن ، إلى أن ترك هذه الخدمة حاكماً للسودان في سنة ١٩٤٠ . ويظهر أن حكومته عرفت فيه الاخلاص للواجب ، كما عرفت فيه خير من ينفذ سياسة من السياسات بدون مساءلة أو

Tour of Duty, by Sir Stewart Symes. Collins, London, 1946. (١)

تردد ، فصار ينتقل من عمل إلى عمل ويترقى من عمل أصغر إلى عمل أهم ، حتى استطاع أن يشغل عمليْن نرى أنهما في المكان الأول من الأهمية : أولها عمله بفلسطين بين سنتي ١٩٢٠ ، ١٩٢٨ ، حين كان حاكماً لإحدى المقاطعات في السنوات الأربع الأولى ، ثم سكرتيراً عاماً بالقدس في السنوات الأربع الأخيرة . أما العمل الثاني الذي له أهمية كبيرة فهو منصبه حاكماً للسودان بين سنتي ١٩٣٤ ، ١٩٤٠ ، ثم اعتزل العمل ، وظل ست سنوات في عزلته حتى أُخرج لنا كتابه ، الذي أردنا أن نعرض بعض صورته ، ناقلين آراءه في هذا ، وفي بعض الأحيان عباراته نفسها .

في هذا الكتاب نجد صوراً عن حياته الأولى في السودان وفي غير السودان كبلاد الهند ومصر . وفيه نرى ذكراً لكثشتر وأيامه في السودان ، وكرومر وونجت وسير غورست الذي خلف كرومر بمثلاً لبلاده في مصر . ونجد وصفاً لمصر في عهد وزارة مصطفى باشا فهمي ، ووصفاً لمن فيها من شخصيات بارزة . ولكنه في ذلك الحين كان أقرب إلى المشاهد منه إلى الرجل الذي يشترك في تسيير الأمور . أما في فلسطين ، لاسيما في الفترة التي شغل فيها منصب السكرتير العام الإداري ، فقد كان مسئولاً عن تنفيذ سياسة مرسومة ، وكان هو يعلم ذلك حق العلم ، ويعلم أن حكومة تلك البلاد تمثل في صورة مصغرة جميع المشاكل التي تعترض بلاد الشرق والغرب معاً . ولقد عهد إليه بين سنتي ١٩٢٠ ، ١٩٢٥ في إدارة مقاطعة تمتد من الخليل إلى سمره . ولم يكن هذا الإقليم معقد المشا كل مثل إقليمي القدس ويافا ، على أن فيه ميناء كبيراً ، هو حيفا ، وبلدة نامية هي نابلس ، وأهله مزيج يغلب فيه المسلمون ، وقد قامت بينهم الحركة الصهيونية فأروا فيها نذيراً ، وتغلّبت على ما عداها من اختلافات محلية .

وكان الموظفون الإداريون على الغالب غير خبراء بأعمالهم ولكن كانت عند كل منهم الرغبة في العمل . وكانوا يتلقون تثقيفهم على يد الجمهور ، وعلى يد رؤسائهم .

وكان الندوب السامي عندئذ سير صموئيل هور وهو إسرائيلي ، وصادف أن النائب العام كان إسرائيلياً أيضاً ؛ فكان العرب يشكون في عدم تحيز الحكومة . وقد حدث في ذلك الوقت أن أريد عقد اجتماع للغرف التجارية في حيفا يرأسه الندوب السامي ، ورأى العرب مقاطعة هذا الاجتماع ، فالتجأ المؤلف إلى أحد

أصدقائه من العرب المتحمسين ، وعمل على إقناعه حتى وافق على أن يحمل زملاءه على الحضور ، ولم يفعل ذلك إلا رغبة في إرضاء صديقه .
 واتهمت مدة خدمة سير صموئيل هور ، كما نقل عندئذ ألبرت كليتون الذي كان سكرتيراً عاماً لحكومة فلسطين ، فاذا بسيمز يعين في مكانه ، ولم يكن ينتظر هذا التعيين . وظل ثلاثة أشهر يحكم البلاد ، إلى أن حضر الندوب السامى الجديد ، وهو فيلد مارشال لورد بلروس . وكان يومئذ في السبعين من عمره ، يدل مظهره على النشاط والعزيمة ، وفي عينيه بريق أشد بريق الشباب ، وكان يسأل عن الأمور ، ولكنه على غير عادة الحكام كان يصغى إلى الجواب في اهتمام .

وقد أراد سيمز أن يتركه وشأنه حتى يصدر حكمه على عمله الجديد . فاذا به بعد أيام شاقة يقول إن هذه البلاد لا تخلو مما يسترعى النظر . وكان سيمز قد انتدب ليحضر اجتماع جمعية الأمم ليتكلم عن الانتداب . وجاءت وفود العرب واليهود يقابلون الندوب السامى ، كل يدلى بآرائه ، فاذا بالندوب يقول لسيمز بعد مقابلة هذه الوفود إن كلا منهم ينتظر أن تمثل آرائه المتعارضة في جنيف . ولقد ذهب سيمز إلى جنيف ثم لندن ثم عاد إلى فلسطين ، ووثق أن سياسة الحكومة الإنجليزية قد رسمت ؛ فالحلم الذى بناه العرب بالنشاء إمبراطورية ، والفكرة الكبيرة عن التآلف بين الدول العربية ، بحيث تكون كل منها مستقلة في ذاتها ولكنها متحدة في سياستها ، لم تستطع أن تعيش إلى جانب الحقائق الخشنة للسياسة التى تنتهجها الدول العظمى ، وللخلافات بين العرب وعدم التنظيم . وكذلك ذهب مع الفكرة الكبيرة ، ذلك الأمل في أن يتقدم أمير صهيونى ملىء الجيب بالأموال ليخطب فلسطين عروساً له ، ويدخل في خدمة مجموعة كبيرة من الدول العربية أو السامية . ولقد عرف الحلفاء وبريطانيا خاصة في أثناء الحرب ، كيف يتقاضون من اليهود مساعدة مكنتهم من الاستيلاء على فلسطين . وتقدم العالم اليهودى يطلب تحقيق الوعد في الدولة الجديدة ، ولكن بريطانيا أمة من التجار الحذرين لها آراء ديمقراطية ، ولها إمبراطورية تحتوى على ملايين من المسلمين ، فأخذت تعالج الأمر بالتجار والمناقشات والمفاوضات دون أن تصل إلى نتيجة ، ولم يبق أمامها إلا الوقوف والانتظار .

وقد ظن سيمز أن شكوى العرب قائمة من مطالبهم وحاجاتهم الاقتصادية ، ولذلك أخذ يدرس نظماً للإصلاح ، وتحدث مع زعماء كل من العرب واليهود ، فوصل إلى اتفاق غير مكتوب بينهما بأن يلزم كل فريق جانب السكينة . وقد وفى الفريقان بهذا العهد طوال المدة التي قضاها لورد بلومر حاكماً على فلسطين ، وبهذا الاتفاق استطاع أن يسرح رجال الشرطة من البريطانيين ، وأن يوفر الكثير من النفقات .

وقد روى سيمز حادثاً ذا مغزى عندما كان مديراً لإحدى المقاطعات ، يمكن أن يفهم منه مركز الموظفين البريطانيين ، وما تعهد إليهم السياسة البريطانية من عمل . ذلك أنه دعى إلى اجتماع مع غيره من المديرين لمقابلة سير صموئيل هور المندوب السامى ، وكان موضوع بحث الاجتماع ثورة خواطر العرب من أجل الهجرة اليهودية ، وما أدى إليه ذلك من وقف الهجرة مؤقتاً مراعاة لعواطف العرب من جهة ، وحرصاً على سلامة المهاجرين من جهة أخرى ، وكانت مظاهر السخط في تلك الأثناء قد هدأت ، ولكن العداوات قائمة في القلوب . وكانت المسألة التي طرحت للبحث هي : هل من الممكن استئناف قبول المهاجرين بعد وقف الهجرة مؤقتاً؟ وكان من رأى رجال الاستعلامات الذين حضروا هذا الاجتماع أن يظل المنع قائماً . ولما سئل سيمز عن رأيه ذكر أن هذا الاجراء هو اجراء ضرورة وانتهاز للفرصة ، وأنه بهذا الوضع لا يليق بالحكومة أن تستمر فيه . ووافق المندوب السامى على رأيه ، وسأله بصفته مديراً لمقاطعة يدخل فيها ميناء حيفا الذى هو أحد الميناءين الهامين في البلاد ، هل هو على استعداد لتحمل مسئولية قبول المهاجرين في الحال وفتح الميناء لهم ؟ وكانت العيون ترمقه في شئ من الشك عندما أجاب بالإيجاب . ولكنه اشترط شرطين : أن يحبر بمجئ المهاجرين قبل أسبوعين من وصولهم ، وأن تطلق يده في إخبار أهل المدينة بهذا الأمر قبل وصولهم .

وعاد إلى منصبه في حيفا . وتناثرت أخبار هذا الاجتماع ، فجاء زعماء العرب وجاء زعماء اليهود يستطلعون الخبر . فلم يتردد في الافضاء إليهم بالحقيقة ، وطلب إليهم أن يعملوا لهدوء أنصارهم قبل حدوث أية هجرة ، وأنه سيطلعهم على الحقيقة إذا ما جاءتة أبناء عن مهاجرين . ولكن حدث أمر لم يكن يتوقعه ؛ إذ دق بعد ذلك بأيام جرس التليفون

من القدس في داره في ساعة متأخرة من الليل ، وأبلغ في لهجة الاعتذار ، أنه وصلت سفينة تحمل بضع مئات من المهاجرين الذي طافوا البحر الأبيض بأجمعه ، وحاولوا أن ينزلوا مرتين في يافا فرفضوا ، وأن بينهم مرضى وعجزة ، وقد صرح لهم من قبل بدخول فلسطين ، وحال دون دخولهم منع الهجرة المؤقت ، وقيل له إن شروطه معروفة ، ولكن هل يستطيع في سبيل الانسانية أن يقبلهم إذ أن السفينة ستدخل بهم ميناء حيفا بعد ست وثلاثين ساعة ؟ طلب مهلة نصف ساعة يفكر فيها ، ثم وافق على هذا الطلب على أن يرسل إليه كتيبة من الفرسان البريطانيين . وفي الصباح التالي أرسل إلى زعماء العرب مسلمين ومسيحيين ، وأطلعهم على الخبر في صراحة ، ولقد حافظوا على سكينتهم ومجاملتهم ، وإن أخبروه علانية بأن هذا الخبر سيؤدي إلى اضطراب كبير ؛ فالناس تأثروا الخواطر لمجرد الإشاعة ، فاذا علموا بأن حيفا ستقبل مهاجرين رفضهم الوطنيون في يافا ، فإن ذلك مما يبلغ بالأمور درجة الغليان ، وقد يؤدي ذلك إلى الاضطراب وإراقة الدماء ، وأبي الزعماء أن يتعهدوا بأى شئ يتحملون تبعته في هذا الأمر .

فأفهمهم سيمز أنه يعلم ما يساورهم من قلق ، وقال لهم إن تبعة الاحتفاظ بالأمن هي على كل حال من واجبات الحكومة ، وكل ما يرغب إليهم فيه هو بذل مجهود في هذا الاتجاه بقدر ما يستطيعون .

وقابل سيمز بعد ذلك وفدًا من اليهود ، ومن الطبيعي أنهم واقفوا على غرضه ولكنهم كانوا يرهبون ما قد يتعرضون له من أخطار ، فهل يستطيع أن يضمن السلامة ، لا للمهاجرين وحدهم بل للعدد الكبير من السكان اليهود في أرواحهم وأمواهم ؟ وأجاب بأنه لا يضمن شيئاً ، ولكنه سيبذل كل جهد مستطاع . وطلب إليهم أن يحتفظوا بمظهر السكينة بالايغلقوا حوانيتهم ، وأن يستمروا في أعمالهم مهما يحدث من الأمور .

كانت مشارب القهوة في اليوم التالي ، وإلى ساعة متأخرة من الليل ، تطن بالحديث بين غاضب وخائف . وأبدى قائد الشرطة مخاوفه من تجمع الناس . فأمره المدير بأن يعمل ما في وسعه لحفظ النظام ، إذ هو لا يرغب في الالتجاء إلى معاونة الجنود البريطانيين إلا عند الضرورة القصوى .

وفي اليوم الموعد امتطى المدير جواداً ، وسار في شوارع المدينة الضيقة ومعه تابع ، ورأى فيها جماعات من الناس كالعادة ، ورأى الحوانيت تفتح في شئ

من التردد ، ورأى الهدوء مستتباً أكثر مما يجب . وقد اخترق بعض شوارع أحياء المسلمين فظهرت على أهلها الدهشة ، وكانوا يردون على تحيته في شيء من التردد . وفي ساحة صغيرة وجد جماعة من الرجال الأشداء يتناقشون في عنف ، وفي أيديهم هراوات ثقيلة ، وحدث حينئذ أن تجاوب صوت يشبه عدة طلقات ، فارتعد أصحاب الحوانيت وبدأ على وجوههم القلق ، ولم يكن ذلك إلا صوت دراجة ميكانيكية .

عاد المدير إلى مكتبه ، فأخبره كاتم أسراره أن السفينة تقترب من الميناء ، وأنه اتخذت الاحتياطات من رجال الشرطة ، وأن الناس يتجمعون غاضبين حول خطباء يلقون خطباً نارياً ، وأنه حدثت بعض حوادث ، وفي الوقت ذاته أعلن بوجود زعيم ديني كبير من المسيحيين جاء لمقابلته ، وهو يرغب أن يراه في الحال . كان هذا الزعيم ، على وصف المدير ، رجلاً مهيب الطلعة ، يقال إن صورته طبعت على بطاقات وبيعت في فرنسا ، لجمع أموال للأعمال الخيرية ، فلقيت نجاحاً كبيراً ، لما فيها من شبه للمسيح كما يصوره المصورون في القرون الوسطى ، وكان يلعب دوراً هاماً في الأمور المحلية ، وكان سياسياً متحمساً ، وفي بعض الأوقات يبلغ به التحمس أن يصير خطراً .

قابله المدير ، وأخذ الزعيم الديني يتكلم في لغة عربية بليغة لم يكن المدير يفهمها حق الفهم ، فأخذ الزعيم يشرح رأيه بلغة فرنسية مطلقة ، وكان يطلب إلى المدير حرصاً على مصلحة المدير نفسه ، ومصلحة العرب واليهود وسائر العالم ، أن يعدل عن السماح للمهاجرين بالنزول من السفينة إلى البر ، وأن يردهم من حيث أتوا . وظل يشرح رأيه ويبيد ويعيد في أقواله دون ملل ، ولم يقطع تدفق الحديث حتى صوت التليفون وهو يدعو المدير ، وحتى حديث المدير فيه . وقد استمر في بيانه بالرغم من أن المدير كان بين آن وآخر يصفى إلى محادثة تليفونية . وبعد آخر محادثة نظر المدير إلى ساعته ، فإذا الزعيم قد مضى ساعتين في شرحه . وعندئذ وقف المدير معذراً لكي ينهى المقابلة ، وقال الزعيم في رقة إنه يرجو أن لا يذهب توسطه هباء ، وأن أية محاولة لنزول المهاجرين ستكون ذات شأن خطير . فأخبره المدير في وداعة وصراحة ، أن المهاجرين قد نقلوا من السفينة إلى معسكر يقيمون فيه ، وأن قائد الشرطة حين أبلغه هذا الخبر تليفونياً قال له إن ذلك جرى في سكون حتى إنه لم ينبح كلب واحد .

وهكذا نرى صراحة المؤلف في وصف الدور الذي كان يقوم به في فلسطين ، ويقوم به مئات من أمثاله من الموظفين البريطانيين حتى اليوم .

عندما عين سير ستيفارت سيمز حاكماً للسودان المصري الإنجليزي في سنة ١٩٣٤ ، لم يكن السودان غريباً عليه ، فقد عرفه وخدم فيه في مبدأ حياته العملية ، وعاش فيه كتشتر وونجت ، وخبر السياسة التي كان يكها أولئك البريطانيون الذين سلمت إليهم إدارة البلاد بعد أن أعيد فتحها ، ليثلوا مصر وبريطانيا في تلك الأجراء ، على أن يكونوا مخلصين لما أسموه بالحكم الثنائي . وهو رجل ، كما أشرنا من قبل ، يؤمن بالسياسة التي وضعها حكومته ، وينفذها في دقة وإخلاص . وهو كذلك رجل صريح ، فهو يتكلم في بساطة متخذاً وجهة نظر بريطانية صرفة ، لا يناقش شيئاً ولا يجادل شيئاً .

ولقد قابل تعيينه حاكماً بالسودان بالسرور ، لأنه كان يعرف دخائل الإدارة فيه ، ويعرف الرجال الذين سيعملون معه ، وهم على قوله رجال من خريجي المدارس العامة مثله ، أي ليسوا من الجامعيين ، ولكنهم قديرون في الأعمال الإدارية ، يرمون إلى الغرض فلا يخطئون إصابته . ويرى أنهم نجحوا في نقل السودان من حالة التوحش إلى المدنية ، وأنهم أوجدوا فيه الرخاء ، حتى صار الأجنبي يستطيع السياحة في أرجاء السودان دون أن يحمل سلاحاً ، وينتقل في البلاد فيقابل من الأهالي المحليين مقابلة الصديق ، وأن الإنجليزي بنوع خاص يعتبر ضيفاً كريماً ، وأنه لا توجد في السودان حوائل اللون ؛ فالسودانيون والإنجليز كل يحتفظ بعاداته وعقائده دون أن يقوم بينهم خلاف على حق التقدم . والسودان مساحة واسعة ضخمة ، يسود فيها جو مرهق ، ويسكنه ستة ملايين من الناس .

وقد يستطيع المرء أن يكون فكرة عن مساحته واختلاف سكانه ، إذا قام برحلة جوية فوق الملايين من الأميال المربعة التي تتألف منها مساحته . فالسائح الذي يسافر جنوباً من خط العرض الثاني والعشرين إلى خط العرض الرابع فوق خط الاستواء ، يستطيع أن يرى مجرى النيل وفروعه الكبيرة ، فيرى شريطاً ضيقاً من خضرة ماء النهر تتعرج فيما يبدو صحراء لا نهاية لها ، حتى خط العرض الثالث عشر ، ثم يدخل هذا الشريط إلى أرض تغطيها الأحراش المنتشرة

ثم يمر بعد ذلك على مستنقعات منبسطة ، وهي المنطقة التي تعرف بمنطقة السدود . ثم يدخل المديرية الاستوائية ، ويمكن هذا السائح أن يتعرف الأحوال إذا نزل في عدة أماكن ؛ فيرى أن السكان الذين يعرفون بالجنس البربري عند وادي حلفا يزداد لون بشرتهم سواداً حيث يرى الزراع فيما يجاور الخرطوم . وإلى جانبها عند أم درمان يرى خليطاً من الأجناس التي تمثل شمال إفريقيا ، تعداده مائة ألف رجل وامرأة . وفي الملاكال على بعد خمسمائة ميل إلى الجنوب ، يرى نوعاً من سكان النيل ، نحيلا عارى الجسد . وهؤلاء يحيون حياة بسيطة ، ولم عادات لا يألّفها سكان شمال السودان ، وبعد ذلك تأتي مساحة تسكنها قبائل زراعية لغتها تشبه لغة بعض سكان شرق إفريقيا ووسطها .

والسائح الذي يسافر من الشرق إلى الغرب ، أي من البحر الأحمر إلى إفريقيا الفرنسية الاستوائية ، وهي سياحة ألف وخمسمائة ميل ، يجد أيضاً مثل هذا التنوع . فهو يتبدى من سيناء بورسودان الحديث إلى التلال التي تسكنها قبائل البجا منذ آلاف السنين ، ثم يصل إلى كردفان وما فيها من أهل التلال الوثنيين الذين صاروا الآن من زراع القطن . ثم يصل إلى دارفور التي كانت سنة ١٩١٦ ولاية وطنية ، وقد احتفظت إلى الآن ، بعد أن صارت تابعة لحكومة السودان ، بحياتها الخاصة ؛ فتجد الجمالة في الشمال والبقارة في الجنوب ، ولا يزال لها ملوكها وفرسانها الذين يلبسون الدروع في الاحتفالات ويمتنعون الحياض المسومة . وهو يقول إنه بالرغم من هذا الاختلاف في سكان السودان أتيح للسودان فرصة أمن وهدوء بعد القضاء على حكم الدراويش في سنة ١٨٩٨ ، وكان الفضل فيها للضباط الحرييين من البريطانيين ، يعاونهم زملاء مصريون قديرون . وكان عملهم في الأيام الأولى ثقيلاً جداً ، وكان مفتاح هذه السياسة الابتعاد عن المركزية ، واستخدام القوى الأهلية في إدارة السودان . واعترف في هذا النظام بالأقسام التاريخية للبلاد ، وبقوة العلاقات التقليدية ، مما مكن من إيجاد هيئات أهلية تتعاون في النهضة الاقتصادية . وقد أريد قيام فريق من الأهالي بالاشتراك في الحكم لكي تنمو الهيئات التي تؤدي للحكم الذاتي . ولا ريب أن الحالة كانت تحتاج في بادئ الأمر إلى أن يحال بين الأهالي الحكام وسوء استعمال سلطتهم . ولذلك كان الموظفون السياسيون حذرين كل الحذر ، وهم يراقبون انتقال النظم التي تقوم على تقاليد القبيلة إلى نظم حديثة .

وبما ساعد على الرخاء أنه أنفق مالا يقل على عشرين مليوناً من الجنيهات على الأعمال النافعة . وتقوم مصر بالنفقات الأساسية ، أما القروض السودانية التي تمت أخيراً فكانت بضمن الخزينة البريطانية .

على أن مشاكل السودان ليست بالقليلة ؛ فهو مساحة واسعة يسكنها عدد قليل من السكان موزعون . والبلد زراعى ، ولكن كثيراً من أراضيه غير خصب والأمطار غير موزعة توزيعاً حسناً ، وهي خفيفة في مناطق عديدة . وتقوم ثروة السودان على التجارة الصادرة في منتجات أولية تختلف أثمانها اختلافاً بيناً بين سنة وأخرى حسب الانتاج المحلى والأسعار العالمية . أما المنتجات المعدنية فقليلة جداً .

وتختلف الأحوال العامة في شمال السودان عنها في الجنوب ؛ ففي الشمال تعتبر اللغة العربية هي اللغة المعروفة من الجميع ، والآراء الاجتماعية والثقافية العربية هي معروفة لدى الجميع . والسكان من مسلمين ومتعربين ، الذين يعيشون إلى شمال خط العرض الثانى عشر ، تطل نوافذهم السياسية على مصر والبحر الأبيض ، وتطل مع الشرق على منبع دينهم . ولكن إلى الجنوب من ذلك الخط نجد خليطاً من القبائل لها لغات وعادات مختلفة ، لا يربطها رابط عاطفى غير الحاجة الأولية إلى الطعام والنسل والدفاع .

وقد أخذ في تنظيم هذه الجماعات الجنوبية ، وهذا هو الغرض مما سمي بسياسة الجنوب ؛ فهى سياسة تعترف بأن الجنوب إفريقى ينتمى كلية إلى الجنس الأسود . ويقول سير سيمز إن من المشاكل التي تقوم في السودان مشكلة الطبقة المتعلمة . وقد حرصت الإدارة على ألا يزيد عدد المتعلمين تعليماً كتابياً عما تحتاج إليه الأعمال العامة . ومع ذلك فإن جميع الوظائف الصغيرة يشغلها سودانيون . أما الوظائف الكبيرة التي تحتاج إلى تعليم ففى فان عدد السودانيين فيها قليل جداً ، ولكن ظهر في ميدان العمل أخيراً عدد من ذوى المؤهلات الطيبة والقانونية من السودانيين ، وهذا فال حسن للمستقبل .

ولم يقترح سير سيمز في أثناء حكمه إجراء أية تعديلات دستورية . وهو يرى أن الوصاية البريطانية ضرورية للاحتفاظ بمستوى الخدمات العامة ، ولكن قد يمكن السير خطوات نحو الاستقلال الذاتى ، وحتى في شمال السودان يجب أن يمضى بعض الوقت قبل إيجاد المنشآت النيابية لحكومة مسئولة .

وهناك فضلاً عن العقبات المحلية اعتبار آخر يجب مراعاته ، وهو حقوق

ومصالح شريك ثالث هو مصر. فان هذا الشريان القديم الذي هو نهر النيل ، يؤيد ويربط حظوظ ثلاثة عناصر متباينة من الجنس البشرى ، وهو ذلك الخليط من السكان الذين يعيشون في جنوب السودان وأغلبهم وثنيون ، ثم العرب المسلمون في شمال السودان ، ثم فلاحو الصعيد والدلتا . ولكل فريق من هذه العناصر مصلحة قائمة في النهر . وللفلاحين الأسقية في القدم وفي الأهمية المادية والسياسية . وهذا كان الباعث الأساسي الذي أدى إلى التدخل الحربي المصري في السودان في أوائل القرن التاسع عشر ، ثم إعادة فتح السودان بالجيش المصري البريطاني في نهاية ذلك القرن . وهذا هو الذي دعا إلى تأليف الحكم الثنائي . ولقد أدى الاضطراب الوطني في مصر إلى إخراج الجيش المصري منه ، وإحلال قوة الدفاع السودانية محله ، وعزل طائفة من الموظفين والضباط المصريين . ولكن هذه الحوادث أثارت في نفوس المصريين ناراً مشبوبة . وظلت المسألة السودانية جرحاً لا يندمل بين مصر وبريطانيا ، وظل النفوذ المصري سبباً عن السودان مدة عشر سنوات أو أكثر .

ثم حدث الاعتداء الإيطالي على الحبشة ، وهدد المحور سلامة البحر الأبيض والعالم ، فخلق ذلك موقفاً جديداً أرغم أشد الوطنيين المصريين تحمساً ، بزعامة النحاس باشا الرشيدة ، أن يعيدوا النظر في موقفهم .

ومع ذلك فمشكلة العلاقات بين مصر والسودان ، لا سيما المسلمين من سكانه في الشمال ، لا تزال وستبقى مشكلة شائكة . ولا يمكن الوطني المصري في اهتنامه بمسائل مياه النيل والعلاقات الدينية مع السودان أن يقلع عن اهتنامه بمستقبل تلك البلاد ، ولا يمكن في أى ظرف أن تقبل حكومة في السودان تكون غير صديقة أو غير باذية الكفاية .

ولعل الخطر في السير بسفينة الإدارة في السودان في رأى مؤلف الكتاب ، هو ألا يقدر البريطانيون الطبيعة المعقدة للمشاكل السياسية في السودان ، وألا يقدرها روح الوطنية المصرية ، وألا يقدرها الروح الوطنية في شمال السودان ، فيبين هذه الصخور المعترضة يجب أن تسير السفينة . وفي رأيه أن خير حكمة تنطبق على حالة السودان ، هو العمل بقول القائل : العجلة من الشيطان .

حسن محمود